صراعات الكتل السياسية داخل مجلس بابل تعرقل أداء الحكومات المحلية

□ بابل / إقبال محمد

أكد مواطنون ومسؤولون في محافظة بابل ان مجلس المحافظة لم يكن بالمستوى المطلوب بسبب الصراعات بين الكتل داخل المجلس.

وقالت عضو مجلس المحافظة اميرة عبيد سلمان البكري ان الصراع بين الكتل السياسية موجود على مستوى مجلس النواب والحكومة المركزية ايضا ويعتبر هو المعرقل الوحيد لاداء الحكومات المحلية كما ان مجالس المحافظات شكلت وفقا لعدة مكونات او كتل لذا لابد ان تكون هناك تناحرات.

واضافت كنا نتمنى ان تذوب هذه الصراعات بعد تشكيل المجالس ليكون التوجه نحو خدمة المحافظة ومتابعة الخدمات من قبل الدوائر التنفيذية ولكن بين الحين والاخر تظهر بعض المشاكل التي تعرقل هذه العملية وبالتالي تؤثر على اداء اللجان المشكلة في المجلس معربة عن املها بان تضع المجالس الخلافات وراء ظهرها وان تندفع نحو تقديم افضل الخدمات للمواطن.

وبين رئيس اتحاد صناعات بابل المهندس عامر جابك بان هناك قصوراً واضحاً في اختيار المشاريع التي تخدم المحافظة وهناك اخطاء تصميمية كثيرة في الإشراف العام واليومي لهذه المشاريع وكان من الواجب على المجلس والمحافظة الاستعانة بمكاتب هندسية للإشراف على المشاريع الكبيرة خاصة مشروع مجاري الحلة الذي ينفذ بطريقة بائسة هناك اخطاء تصميمية كبيرة وكان من الواجب قبل الاعلان عن هذه المقاولات التدقيق والتمحيص في هذه المشاريع مثل مجسر الطهمزية الذي فيه اخطاء فنية كبيرة وهدر للمال العام يقدر بـ ١٦ مليار دينار التي انفقت دون ان يقدم خدمة للمواطن والدليل الاكيد والواضح هو الذهاب في الساعة ٨ صباحا لمعاينة الكم الهائل من شرطة المرور والسيارات التي تزدحم في مداخل ومخارج الجسر الذي تم إنشاؤه قرب المحافظة دون ان يسهم في حل مشكلة المرور بل زادها تعقيدا فقد كان التصميم بدائيا والكثير من المشاريع لا تنفذ بطريقة علمية وصحيحة ،

وبين قائلا: بالتأكيد الصراع بين الكتل يؤثر على عمل المجلس لكنه ليس مبررا كافيا لتكون الاخطاء بهذا الشكل فهناك امور فنية لايختلف عليها تيار عن اخر ومثل هذه القضايا الفنية بحتة وتتعلق باختيار نوع المشاريع ، مضيفاً ان الجزء الاكبر من هذه الاموال تخصص لتبليط الشوارع الريفية للوصول الى اماكن بعيدة لا تخدم سوى عدد قليل من الاشخاص وهناك غياب تام للمشاريع الستراتيجية فمشروع نهر اليدودية مثلا الذي يخترق المدينة ويؤثر بيئيا وصحيا واثره بالغ الضرر لا توجد له معالجة له احد الان .

واضاف ان هناك كماً كبيراً من المشاريع تعاني التلكؤ وبعضها تم سحب العمل منها في حين ان المحافظة تحتاج الى مشاريع تنموية وستراتيجية تتعلق بتطوير البنى التحتية وهي من ضمن الأولويات كما يفترض . في حين اكد عادل معروف ناشط في حقوق الانسان ان كل خلاف سياسي بين الكتل يدفع ثمنه المواطن و مجلس المحافظة مقصر ولم يؤد شيئا في مجال المشاريع ولم يحرص على تقديم الخدمات للمواطن انما سعى لتحقيق المنافع لنفسه ولكتله ولاحزابه.من جانبه اشار عدنان بهية مدير معهد اكد الثقافي ان اي صراع سياسي سيأخذ وقت ويشنج المواقف ويؤثر على قبول المشاريع ومراقبتها وانجازها خلال الوقت المحدد والكيفية التي خصصت بها الموارد كما انه يعيق اطلاع المسؤول على احتياجات المواطن الحقيقية وفي قدرته على وضع اولويات لتنفيذ هذه المشاريع فالتشنجات وعدم التوافقات السياسية بين الكتل المختلفة داخل المجلس التي قد تتصارع فيما بينها احيانا تدفع لقبول مشروع محدد ما يؤثر على وضع الاولويات والاسبقيات ويؤثرسلباً على امكانية تلبية حاجات المجتمع الحقيقية.

وقال الناشط المدني علي صكبان محمد ان المحاصصة والصراعات السياسية في عموم العراق والمحافظات لا تجعل من مجالس المحافظات قادرة على تلبية طموح الجماهير ومنها مجلس محافظة بابل الذي اتجه بالكامل الى المصالح الشخصية والصراع السياسي على المناصب والنفوذ بدون اي اهتمام بمطالب الجماهير التي انتظرت منه الكثير وهذا هو ديدن معظم المجالس فلا تنفيذ لميزانية ولا مراقبة للجان التنفيذية فالمحاصصة تعطل اعمالهم ومصالحهم الحزبية فوق كل شيء ، لذا فعلى الجماهير الاختيار الدقيق بدون الولاءات الثانوية ونطالب باعادة الانتخابات وتعديل قانونها وتشريع قانون الاحزاب الذي يراقب بفعالية موارد الاحزاب والاموال التي تتفق من قبلها لشراء الاصوات .

اما التربوي حسين توفيق فقد اكد ان اداء مجلس المحافظة للدورة الحالية اتسم بالتناحر الشديد بين اعضائه الامر الذي جعلهم يخفقوا في تحقيق اي من الوعود للشعب .

فكيف سيبرروا فشلهم للعام المقبل وقد حصلوا على ضعفي الميزانية على العام ٢٠١١ ؟ ، نحن نطالبهم بان يفوا بوعودهم للذين انتخبوهم والا فليتركوا الامر الى غيرهم من خلال اجراء انتخابات مبكرة.

شرطة كركوك تداهم مزرعة مخدرات والصحة تصفها لمعالجة الأمراض النفسية

□ كركوك / المدى

عثرت شرطة كركوك في عملية دهم قام بها قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة المحافظة على حقل لزراعة نباتات مخدرة.واكدت الشرطة ان هناك تزايدا في اعداد المتاجرين بالمخدرات ومتعاطيها. واشار مدير قسم شرطة مكافحة المخدرات العقيد نوزاد صلاح الدين ان عدد المعتقلين المتهمين بحيازة مواد مخدرة في العام الماضي بلغ ٤١ شخصا فيما بلغ هذا العام ٦٣ معظمهم من الشباب. مدير قسم التفتيش والشكاوي في صحة كركوك شيروان محي الدين قال ان هذه المواد لا يمكن وصفها بالمخدرة، وانما هي لمعالجة بعض الامراض النفسية. وان هناك فرقا تفتيشية تقوم بالتدقيق في الصيدليات، وان هناك ضوابط خاصة تجيز بيع مثل هذه المواد، مشيرا الى ان هناك اسبابا عديدة وراء انتشار المواد المخدرة منها ادارة بعض الصيدليات من قبل اناس غير متخصصين.

منظمات المجتمع المدني رصدت هذه الظاهرة في عدة مفاصل من المجتمع الكركوكي. وقالت مديرة منظمة كركوك الخيرية وفاء محمد ان المنظمة تدير دورات توعية لطلبة المدارس لتسليط الضوء على خطورة هذه الظاهرة. واكدت مصادر رسمية، لم تشأ الكشف عن هويتها، تداول الحبوب المخدرة في المدارس الاعدادية والمتوسطة. وفي اتصال هاتفي قال مدير شرطة الاقضية والنواحي العميد سرحد قادر ان جماعات ارهابية تقف وراء ترويج المخدرات لتمويل عملياتها، مشيرا الى ان العديد من الذين القي القبض عليهم كانوا قد تعاطوا المواد المخدرة قبل الشروع في تنفيذ عمليات ارهابية. و يذكر أن الشرطة في مدينة كركوك عثرت على مزرعة للمخدرات في قرية الأحنف جنوب كركوك واعتقلت أربعة مشتبه بهم خلال عملية تفتيش روتينية نفذتها يوم الأربعاء الماضي. وفي سياق متصل أوضح مدير وحدة مكافحة المخدرات في شرطة كركوك، العقيد سالم هورامي، "عثرت قوة من الشرطة الخاصة بمكافحة المخدرات على المزرعة خلال عمليات التفتيش التي تجريها في المناطق الزراعية. وكانت مموهة بحقول الشعير والحنطة حولها". وأكد هورامي أن المزرعة كانت تحتوي على أكثر من ٣٠٠ شتلة لنبتة الداتورة المخدرة التي تستخرج منها مادة الحشيشة. "وهو أخطر أنواع المخدرات وتباع بأسعار باهظة".

عين

■ عبد الخالق كيطان

متى تنتهي البروفة؟

بالأمس كتبت عن "بروفة لما بعد الانسحاب الأميركي"، وبين الأمس واليوم استعرت حدة التصريحات بين مختلف السياسيين، كما شهدت المدن العراقية المختلفة فعاليات، بعضها فعاليات شعبية، تؤيد هذا التوجه أو ذاك لقادة البلاد، والأمر الذي يرشح من ذلك كله أن البلاد مقبلة على أوقات عصيبة بالفعل.

دعاة الأقاليم، بنسختها الجديدة التي دشنتها محافظة صلاح الدين، هم غير دعاة الأقاليم بنسختها التي دعت إليها البصرة قبل سنوات وفشلت في مسعاها. اليوم يتكرس واقع الدعوة إلى الأقاليم الطائفية. وبالرغم من أن المحافظات العراقية، التي تقول أنها تعاني التهميش والاقصاء، من حقها الدعوة إلى إقامة الأقاليم الخاصة بها، إلا أن الخوف كل الخوف من تبعات تلك الإعلانات.

اليوم يدرس أعضاء مجلسي محافظتي الموصل والأنبار الأمر ذاته. وثمة محاولات لثني قادة صلاح الدين عن قرارهم بالرغم من المظاهرات المؤيدة التي اجتاحت عدة مدن في المحافظة. لغة التصعيد الحكومية مستمرة. فلقد تم جلب عدد من ضباط الجيش السابق، الذين اعتقلوا في الأسبوعين الأخيرين وأودعوا سجون الرمادي، إلى بغداد، خطوة أثارت ردة فعل كبيرة، ولكنها متوقعة في صفوف الأهالي. الأمر بدا وكأن الجميع ذاهب بقوة إلى اصطفاف طائفي يذكر بالأعوام الدامية، خاصة مع دعم الكتلة الشيعية إجراءات السيد نوري المالكي ووزير تعليمه العالي.

وفي ظني أن ذلك كله سيظل في إطار البروفة التي تحدثت عنها بالأمس. ولكن السؤال: متى تنتهي هذه البروفة؟ لا أحد يستطيع التكهن بالفعل عن نهايتها. والفكرة المروعة تقول: أن هذه البروفة قد تصل إلى عرض متكامل بعد الانسحاب الأميركي، فتنزل المليشيات والأسلحة إلى الشوارع. سنكون هنا بأزاء حرب من نوع آخر. فالعراقيون جربوا الحرب الطائفية عندما بقي أمراؤها يديرون العمليات من وراء الستارة. الحرب الجديدة لن تحتاج إلى ستارة. فلقد كشف الجميع، خلال أيام البروفة، عن وجوههم الحقيقية وبتنا نعرف زعيم من هذا الذي يرتدي ربطة عنق حمراء وزعيم من ذاك الذي يهدد أمام الكاميرات. هل سينزلق الناس مع قادتهم؟ كثيرون يؤكدون أن الناس ملّت من الاقتتال. وهذا حق. ولكن المشكلة في أن الشعارات قادرة بالفعل على إشعال النيران من جديد وتحشيد ابناء هذه الطائفة ضدّ تلك. فهل نحن بحاجة إلى كل هذا التمرين؟ إن المقدمات موجودة بالفعل لمن يريد دراسة الحال العراقي. فقادة الطائفة الفلانية لا يخفون شعورهم بـ"التهميش" في القرار السياسي، بينما مواطنوهم يعانون من الاعتقالات بحجج لا تنتهي. وقادة الطائفة الثانية يتحدثون عن "قانونية" إجراءاتهم ودستوريتها، بينما مواطنوهم يعانون من فقر لا يصدق. صورة مثل هذه قد تقود إلى استنتاج مفاده أن القادة معزولون، ولكن مثل هذا الاستنتاج يصطدم مع قدرة الشعار على استثارة النفوس المتحفزة أصلا. السلم الأهلي في العراق مجرد خرافة إذا لم تعمل الدولة على تدعيمه، وهي لم تفعل.

نحن أمام شهور عراقية عصيّة، وما لم يجلس قادة القوم إلى بعضهم البعض، ويخرجوا إلى الناس بميثاق شرف بخصوص قضايا مصيرية مثل المصالحة، فإن دوامة العنف والعنف المقابل ستستعر من جديد. هل بيننا من يودّ أن تستعر هذه الحرب ثانية؟

شؤون الناس

من يتحمل مسؤولية ذلك ياأسالة الماء؟

منذ عام ٢٠٠٤ وفي بداية استئجار البناية الكائنة في بداية شارع السعدون واستخدامها كمكتبة ونحن نعاني من عدم وجود خط للماء الصافي ولا عداد، ولم تجد نفعا كل مراجعاتنا لدائرة الا سالة لمعالجة هذه المشكلة حيث كانت حجتهم ان انبوب الماء بعيد عن المكتبة ويحتاج الى حفر ووعدونا بدراسة الموضوع دون جدوى . وازاء هذه الحالة من التسويف والمماطلة والحجج غير المقنعة راجعنا مرة اخرى مفتش في اسالة الماء الذي طلب تقديم معاملة جديدة .

وطبعاً هذه المعاملة تبدأ من مراجعة صاحب الملك واجازة البناء والخارطة وانتهاءً بتسديد مبلغ كبير عن السنين الماضية قبل اشغالنا البناية ودفع مبلغ ٧٥٠ الف دينار ، ليصار الى تسوية الموضوع وايصال الماء ونصب العداد مجدداً بالرقم السابق .. ولاندري ما ذنب المكتبة لتتحمل خطأ موظفي الاسالة الذين عطلوا كل هذه السنوات انجاز معاملة مد خط الماء ؟ ومن يتحمل مسؤ ولية عرقلة المعاملة منذ ٢٠٠٤ حتى الان ؟ وهل يجوز معاملة مكتبة مهمتها اشاعة الثقافة بين الناس بهذه الطريقة ؟ افتينا يا اسالة الماء يرحمكم الله .

الى وزيـــر الـصـنـاعـة والمـعـادن

سبق وان دخلت المزاد الذي أقامته شركة أور العامة للصناعات الهندسية لبيع مادة الخبث وتراب الخبث (ممزوجين) وفق قوانين بيع وإيجار أموال الدولة رقم٣٢ لسنة ١٩٨٦ ولقد رست المزايدة علي بتاريخ ١٥٣٢٠١٠ ودفعت التأمينات وقدرها ٥٠٠٠٠، ٦ ستة ملايين وخمسون ألف دينار وبعد أن حصلت موافقة الوزارة بتاريخ ٢٠١٠/٥٥ وتبلغت من قبل اللجنة لرفع المواد وتم تأجير عشر سيارات مع شغلين وتم وزن السيارات في السايلو وبعد دخول السيارات لغرض تحميل المواد تم الاعتراض من قبل المهندس سلام واللجنة المرافقة له بمنعي من تحميل المواد إلا بعد عزل بعض المواد منها فسألت المهندس سلام إذا كانت هذه المواد عائدة إلى الشركة لماذا لم يتم عزلها قبل الإعلان عن المزاد. علماً أنني اشتركت في هذا المزاد من اجل شراء مادة الخبث الألمنيوم وتراب الخبث الممزوجين (جدم الالمنيوم) كما ذكر في الإعلان.

فقمت بتقديم طلب إلى السيد المدير العام للشركة وشرحت له الموضوع فأرسلته إلى اللجنة القانونية ومدير الرقابة فكانت النتيجة تسليمي المواد حسب ما اطلعت عليها قبل دخول المزاد وتم الاتفاق وبعد أن أجرت سيارات عدد (٥) مع شغل وتم وزن السيارات في السايلو ودخلت السيارات لغرض التحميل تم الاعتراض مرة أخرى من قبل المهندس سلام مع اللجنة وقال أن المواد يجب أن تعزل قبل التحميل وعندما عزلت المواد خبث الالمنيوم المتحجر (الممزوجة مع بعضها) (جدم) لم يبق بعد العزل إلا تراب محترق مع حصو وطابوق وقطع حديد ليس له أي قيمة. في تاريخ ٢٧١٠٢٠١٠ وجهت إلي الشركة الكتاب المرقم ١٦٠٤٣ الذي يفيد إذا لم ارفع المواد من الشركة خلال فترة أسبوع من التبليغ أصبح ناكلا عن المزايدة.

معالي الوزير:

"- في تاريخ ٢٤١١٢٠١٠ قدمت طلب شكوى إلى مجلس محافظة ذي قار. وكان جواب الشركة إلى مجلس محافظة ذي قار، أن مادتي الخبث وتراب الالمنيوم هي مخلفات إنتاج ومتروكة في العراء لسنوات ويوجد ويوجد بالقرب منها مواد سكراب ومعادن متنوعة وبمرور الزمن تداخلت هذه المواد مع بعضها البعض وبالتالي لايمكن للشركة تسليم تلك المواد.

"- بتاريخ ٦٣٢٠١١ بعد ما عجز مجلس محافظة ذي قار من إيجاد أي حل مع الشركة أحال الشكوى إلى وزارة الصناعة مكتب معالي الوزير، وبعد عدة مراجعات استمرت أشهر إلى مكتب معاليكم تم لقاؤنا بالسيد الوكيل ولم احصل على أي نتيجة مما دعاه إلى مواجهتي مع مدير الشركة الذي أعاد كلام مهندس سلام نفسه.

أرجو من معاليكم النظر بعين الرحمة والرأفة وإخلاء مسؤوليتي وتعويضي عن الخسائر التي لحقتني من شراء المواد بعد ما اضطررت إلى تحميلها بشاحنات وإيداعها في مكان خاص بعد ما وصلني إعلام بضرورة رفع المواد خلال مدة أسبوع ولا أعتبر ناكلا عن المزايدة وفي ذات الوقت كنت اسعى للقاء معاليكم لتتفضلوا بإيجاد حل للمشكلة التي وقعت فيها بسبب إصرار المهندس (سلام) على عزل المواد وبيعي مخلفات إنتاج لا قيمة لها!

أرجو أن احظى برعايتكم وإنصافكم وحكمكم العادل في هذه القضية.. والله من وراء القصد.

■ المواطن عبد الأمير وسيم حاجم/ محافظة ذي قار

وعادت حليمة إلى عادتها القديمة ..

انتهت فترة تجهيز الوقود للمولدات الأهلية مجانا، وعاد المواطن يدور في فلك المولدات الأهلية وأصحابها الذين لم يضيعوا الوقت بعد نفاد القرار وبدؤوا بطرق أبواب المواطنين مطالبين بالأجور الجديدة القديمة التي كانت ثقيلة على الأسر، كنا نتمنى أن تستمر هذه التجربة التي خففت كثيرا من حرارة صيفنا المنصرم اللاهبة.

هل يجوز هذا ياتربية الكرخ الاولى ؟

جاءت الى استعلامات الجريدة معلمتان نحتفظ باسميهما تشكوان تصرف مدير الموارد البشرية السيدة صبيحة علي صالح غير المناسب ورفضها تأييد صحة صدور كتاب هي وقعته سابقاً مع مدير الدائرة الادارية ومدير الحسابات، وتسببها لهما بضر ر وتأخيرمعاملة استلام السلفة. تقول احدى المعلمات كل الذي طلبناه من السيدة صبيحة الختم والتوقيع على ظهر ورقة المصرف كما هي العادة لكنها رفضت واجابت انا وقعت على الكتاب ولااوقع مرة اخرى وعندما رجوناها مرة اخرى قامت وبدون حياء منا بوضع علامة ×على توقيعها الاول ما اضطرنا للمباشرة بمعاملة جديدة ولجؤنا للتوسط لدى موظفين اخرين لتصادق على المعاملة وتتبجح بانه لولا خاطر الناس لما وقعت مرة اخرى وهي تقول بغضب لماذا ظهرت اسماؤكم بالسلفة ولم يظهر اسمي !! فهل هذا تصرف مقبول من مدير ة يفترض انها تعمل في مؤسسة تربوية ؟

متى يتوفر لقاح شلل الاطفال في المركز الصحي لحي الجامعة ؟

نتطلع يوماً بعد اخر الى زيادة الاهتمام بالواقع الصحي للانسان العراقي بشكل عام والطفل بشكل خاص الا اننا نصطدم بتلكؤ مؤسساتنا الصحية عن توفير ابسط المستلزمات للنهوض بهذا القطاع ، سواء من ناحية الخدمات العلاجية او الصحية رغم ما نسمعه من تخصصيات مالية لهذا القطاع . وسبق ان نشرت الصحف ومنها جريدتكم الموقرة عن عدم وجود لقاحات شلل الاطفال لحديثي الولادة والتي يفترض ان تؤخذ بحسب جداول زمنية معروفة للجميع ، لكننا في كل مرة نصطدم عند مراجعتنا للمركز الصحي في حي الجامعة بعدم توفر هذا اللقاح المهم .

وقد راجعت المركز الصحي الرئيس في حي العدل ورجوتهم ان يمنحوا طفلي هذا اللقاح لكنهم رفضوا بحجة انني مسجلة ضمن المركز الصحي لحي الجامعة الذي يبدو ان القائمين عليه غير مكترثين بالموضوع . ومع تقديري لجهد الملاك الطبي الا انني اعتقد ان الموضوع لايحتاج الا الى متابعة للمخزون المتوفر من هذا اللقاح وغيره ليصار الى توفيره باستمرار وتخليص العوائل من معاناة المراجعة المستمرة وبدون فائدة وفي هذا الظرف الصعب . الرجاء من وزارة الصحة الالتفات الى هذا الموضوع الحيوي وشكراً

■ ام محمد

اين انت يامجلس بلدية الحرية؟

بعث الينا المواطن باسم الوائلي من سكنة الحرية الثالثة الدولعي برسالة باسم سكان المحلة٤٣٤ خاصة زقاق ٢٠ يعتب فيها على اعضاء المجلس البلدي كونهم لايعرفون شيئاً ولا يكترثون عما يعانونه منذ فترة طويلة من مشكلة وجود رائحة كريهة جداً ولاتطاق في ماء الاسالة ما يعني فقدانه لابسط الشروط الصحية. ويقول هذا المواطن في رسالته مع احترامي للاخوة في المجلس البلدي فلابد من القول لهم بصراحة انكم مقصرون في عملكم واين انتم ونحن نعاني منذ فترة طويلة ومحرومون من استخدام ماء الاسالة في كل شيء فهو لايصلح لغسل الجسم او الملابس او اي شيء اخر بسبب رائحته الكريهة والواضحة ما يعني اختلاطه مع مياه المجاري . قد تقولون انكم بلغتم اسالة الماء ووجهتم الكتب لها ونحن نسألكم هل ان هذا يعني انتهاء واجبكم الذي يتقاضى الواحد منكم راتب معاون مدير عام لايحلم به الاف الخريجين العاطلين ممن وجد في البسطية وسيلة عيش بدلاً من الشهادة.. اتقوا الله فينا يا اعضاء المجلس البلدي ويا اسالة الماء وعالجوا المشكلة فقد تعبنا وتضاعفت اعباءنا جراء شراء مياه الشرب الصحية بكميات كبيرة لنستخدمها للشرب وللغسل وللوضوء فاين انتم من كل هذا ؟ !

عزيزنا المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com